

عن الحديث ان الظلم اعز من الغصب لان الظلم قد يكون بغير امانة اليد ولا يلزم من تحقق الامر تحقق الاصلح

والعقوبة ومن احسن في اسلمه بغير له ما كان مستحقا من العذاب
روي في الخبر ان من غصب من اخذ اموال الناس وهذا الاخذ اعز من ان يكون محققا
او غير ولقد لم يقيد به بقوله ظلما روي انه اذا غلبت حلال من المستحق في اخذ
اياه الله عنه وهذا عمل خبيث لفظا ومعنى اي استرارة اياهه باعانة
وتوسيع رده وتكون ان يكون انشاء معنى بان يخرج من ايدى له ثم ان قصد
بإزالة حيزه عن الميتة مع كون انشاء معنى يحتاج الى تأويل بل هو مستحق
لان مقال في حقه ذلك وان لم يقصد بالانذار لم يحتاج الى التأويل فيكون
المستاء والمخبر انشاء معنى وانما استحق من الايام هذا الذي علمه لا جعل
نية سقاط الواجب لمقارنته لا خوفه ولا دليل على خوفه ومن اخذها ايام
ربها لانه انما يقصد الله يعني الغصب امواله وانما قال الله لان المالك كالمالك
النقل والزيادة في ربحه والكلام فيه كالكلام في اذاهما سعيد بن زيد روى اتفاقا
على الرواية عنه قبل كان احد العشرة المشهورة شهيد المشاهدة كذا غير يدر
ما رواه عن النبي عزم اربعة احاديث له في العتق من ثمة احد ما للبخاري و
الباقي متفق عليه من اخذ شيئا من الارض ظلما وهو موضع الشيء في غير موضعه
فصلى الله منموها وحال او يميز بغيره الصبر المستر في القام مقام الفاعل عابد
الدين والدار الى البشر وهو انشاء معنى دعاء عليه او اختياره ومعنى التطويق
تحلينا الظلم على جعله ذلك طوقا يوم القيمة روى شاذج هذا الوجه بان يوم
القيمة ليس ربا ان التكليف اقول ان المراد من تكليفه بغير ايدى لا تكليفه ابتداء
الجهد وعتله واقع كما قال في حديث آخر ان المصطفى ربه يتكلم على ان يفر الارواح
فيما صوروه يوم القيمة او معناه انه يجعل له كالطوق في علقه حقيقة كالتابع
سيطو قون ما يخلو ابر يوم القيمة ومن قال ان المراد من سبعة اعالم فقد اخطا اذ لا وجه
لجعل شيئا له اخذه ظلما بخلاف طباق الارض فانها تابعة لهذا الشيء حلالا ونفسا
استدل الاصحح بحجة الحديث على قولها ان الغصب محرم في العقار
لان الاخذ من الارض ظلما غصب وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا غصب في العقار
والاثر على المالك ان يكون بالنقل ولا يتصور ذلك في العقار والجواب

عن الحديث ان الظلم اعز من الغصب لان الظلم قد يكون بغير امانة اليد ولا يلزم من تحقق الامر تحقق الاصلح
ابن عمر روى البخاري عنه من اخذ من الناس
بغير حجة ضيف به اليه في المحدثين وهذه الجملة احسن وتكون ان يكون
انشاء معنى والخلف عن طرا لا من يوم القيمة الى سبع ارضين وارضيا
بان الارض في القرحة ايضا سبع طباق اي اربعة ربح اتفاقا على الرواية عنه
من ادرك حركة عن الصلوة فقد ادرك الصلوة هذا يحتاج الى التاويل لانه من
ركعة لا يكون منه كالحل الصلوة اجما انفسه فصار يقدره فقد ادرك وجوه الصلوة
يعني من لم يكن هله للصلوة ثم صار اهله وقد بقي من وقت الصلوة قدر ركعة
لزمت تلك الصلوة ولذا الوادرك قدر ركعة فتقسيمه بالركعة يكون على الغالب
لان ما دونها لا يعرف قدره وقيل ان يقدره فقد ادرك فضيلة الصلوة يعني من
كان مسبوقا فادرك ركعة مع الامام فقد ادرك فضيلة الجماعة فعلى هذا قدر ركعة
يكون لا يخرج ما دونها وقيل معنى الركعة هنا الركعة ومعنى الصلوة الركعة المطلقا
للقول على الخبر يعني من ادركه الركعة مع الامام فقد ادركه تلك الركعة
غير ربة رضى اتفاقا على الرواية عنه من ادرك ما لم يقدره اي بدأ بركتها ان يكون
غيرها كجسها او معنى التفرقة فالتة التفرقة مثل الهبة والوقف وغيرهما عند
رجل اقل من اي صادرا فلو من بعد ان يكون اذ ابرهم والغصب بغير حصة
او انساني قد اقل من هذا شدة من الرواية فهو راجع الى من احق براء باله
من غيره قال اصحاب الشافعي البايع اذا وجد ما عند المتزهي المفسس فله
ان يبيع العقده وياخذ المبيع **حفظ** وكذا اذا وجد المقرض ما له عند
المستقرض من المفسس وقال المتقن ليس له الفسخ والاخذ به هو كسائر الفرائض
فجمل الحديث على العقد بالخيار يعني اذا كان للخيار للبايع وظهر له في مدة متر
ان المشتري مفسس فالانساب له يختار الفسخ وهذا ارشاد للبايع على الاقرب
ويعطى اضافة المال للبايع لان الاصل في الاضافة التملك والمبيع لا يخرج
عن ملك البايع اذا كان الخيار له فيكون اضافة الحقيقة وعلى قولهم يكون مجازا
لان الاضافة تكون باعتبار كونه المال مكالا في الاصل وجانب الحقيقة اعني
بلا اعتبار **حفظ** سعيد بن زيد روى اتفاقا على الرواية عنه قبل ان كان ان
في كالم اسلم على ابي بكر بن زيد وكان اول من روى سببه في سبيل الله وكان مستورا

عن الحديث

سماويل
جان ناسي

حرف محمد